

بل يبدأ بتسليم عمل. والسبق بالرأس في متائل عنقه وفي مختلفه وإبل  
بكتف وفي المحرر السكل بكتف وقيل بالقدم قال الشيخ ولا تصح بأقدام  
معلومة لأنه لا ينضبط وفي الترغيب الاول وزاد بالرأس في الخيل قال  
وكذا ابتداء الموقف. ويحرم جنبه مع فرسه أو وراه فرسا يحرضه على  
العدو، وجلبه وهو أن يصيح به في وقت سبانه وفي مختصر ابن رزق  
يكرهان. والسبق في الرمي بالاصابة المشروطة وهي اما مبادرة بأن يجعل  
السبق لمن سبق اصابتين من عشرين رمية مع تساويهما في الرمي أو  
مناضلة بأن يجعله لمن فضل الآخر باصابتين من عشرين رمية ولا  
يصح شرط اصابة نادرة قاله في المفتي وغيره وفي الترغيب وغيره يعتبر  
اصابة ممكنة ويشترط معرفة الغرض قدرًا وصفة ولو وقع السهم موضعه  
بعد أن أطارته الرمي احتسب به فان شرط اصابة مقيدة وشك فيما لو  
بقي موضعه فلا وان عرض ما يمنع كسر قوس أو قطع ريش شديدة لم  
يحتسب عليه وحكي وجه والاشهر ولا له ويكره مدح المصيب منهما  
وعتب الخطيء وحرمه ابن عقيل ويتوجه بجوز مدح المصيب ويكره  
صيب غيره ويتوجه في شيخ العلم وغيره مدح المصيب من الطلبة وعيب  
غيره لذلك والله أعلم

## باب العارية

يعتبر كون المير أهلاً للتبرع شرعا وأهلية المستمير للتبرع له  
ويتوجه في مال صغير كقرضه وتجاوز اعارة ذي نفع جائز ينتفع به مع  
بقاء عينه الا البضم وما حرم استعماله لحرم. وقيل وكلها لصيد وخلا

لضراب وقيل وأمة شابة لعير محرم أو امرأة جزم به في التبصرة والكافي  
والاشهر يكره وفي المفتي ان خلا أو نظر وانه لا بأس بشوهاة أو كبيرة  
ويجوز لهما وقيل يكره وفي الترغيب الا البرزة وفي التبصرة وعبد الله سلما  
لكافر ويتوجه كإجارة رقيق فيه بالكراهة وعدمها وقيل تجب أي  
العارية مع غي ربه اختاره شيخنا ويكره أحد أبو به لخدمة وللعير الرجوع  
وعنه ان عين مدة تميئت وعنه ومع اطالته لا يرجع قبل انتفاعه قال  
القاضي القبط شرط في لزومها وقال يحصل بها الملك مع عدم قبضها وفي  
مفردات أبي الوفاء في ضمان المبيع المتعين باعته الملك ابطأ حصولا واكثر  
شروطا من الضمان لسقوط الضمان بإباحة الطعام بتقديمه وضمان المنفعة  
بعارية العين ولا ملك فإذا حصل بالتعيين هنا الإبطاء فأبى حصول  
الامرع هو الضمان وقال أبو الخطاب لا يملك ميكيلا وموزونا بلفظها  
ولو سلم ويكون قرضا فانه يملك به وبالقبض وفي الانتصار لفظ العارية  
في الايمان قرض وفي المفتي ان استعارها للنفقة فقرض وقيل لا يجوز  
ونقل صالح منحة لين هو العارية ومنحة ورق هو القرض وذكر الازجي  
خلافا في صحة اعارة دراهم ودنانير للتجمل والزينة ولا رجوع لعير سفينة  
لتناع في اللجة حتى ترسي وحاطط خشب حتى يسقط فلا بردان (\*)

## باب العارية

هـ - (نبيه) قوله ولا رجوع لعير حاطط الخشب حتى يسقط فلا برد انتهى  
الصحيح من المذهب أنه ليس له رد الخشب مكانها اذا سقط كما قطع به المصنف  
وعزه به في الهداية والمذهب والمستغرب والخلاصة والمقنع والمحرر والشرح  
وشرح ابن منبج والرعايتين والحاربي الصفة والنظم والفائق وغيرهم، قال